NPT/CONF.2020/SR.4

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
7 September 2022
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 2 آب/أغسطس 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد زلوفينن ..... (الأرجنتين)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-12079 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

المناقشة العامة *(تابع)*

1 - **الرئيس:** قال إن طلبات وردت من ممثلي المفوضية الأفريقية للطاقة النووية، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، للإدلاء ببيانات في المناقشة العامة، وإن تلك الطلبات قد أيّدها أعضاء المكتب، في اجتماعه المعقود في 2 آب/أغسطس 2022.

2 - وأضاف قائلا إنه يعتبر أن مؤتمر الاستعراض، وفقا للتوصية الصادرة عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2020، يدعو ممثلي تلك المنظمات إلى الإدلاء ببياناتهم في نهاية المناقشة العامة.

3 - *تقرر ذلك.*

4 - **السيد فو** كونغ (الصين): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد صمدت أمام تقلبات المشهد الدولي على مدى السنوات الماضية التي تربو على 50 سنة، أصبحت حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وعنصرا حيويا في نظام الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب. ويشهد العالم حاليا تغيرات عميقة، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد عاد إلى الظهور شبحُ عقلية الحرب الباردة والنهج البالي إزاء الأمن القائم على التحالفات العسكرية. وفي ظل ما يسمى بالمنافسة الاستراتيجية بين الدول الكبرى، يستمر تدهور البيئة الأمنية الاستراتيجية العالمية، وتتزايد مخاطر حدوث سباق تسلح ونزاع. ونتيجة لذلك، فإن النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية الذي تجسده المعاهدة يتعرض لضغوط كبيرة، ويواجه أخطر التحديات منذ نهاية الحرب الباردة.

5 - وأضاف قائلا إنه يتعين على الجميع أن يرى في مؤتمر الاستعراض لعام 2020 فرصةً للتمسك بحجيّة المعاهدة وفعاليتها، وتعزيز ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة من أجل بثّ روح جديدة في المعاهدة في سبيل تحقيق السلام والتنمية في العالم. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الصين تقترح التمسك بمفهوم الأمن المشترك في الدفع قُدما بأعمال نزع السلاح النووي. والصينُ ملتزمة التزاما راسخا بمسار التنمية السلمية وباستراتيجية نووية للدفاع عن النفس، وهي تتعهد بألاّ تكون البادئةَ باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. وتحافظ الصين دائما على قدرتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لصون سيادتها الوطنية وأمنها وسلامتها الإقليمية. فهي لا تتنافس أبدا مع أيّ بلد آخر بشأن مدخلات قدراتها النووية أو كميتها أو حجمها، ولا تشارك في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي مع أي بلد آخر. وبما أن سياسة الصين في المجال النووي هي سياسة على قدر عال من الاستقرار والاتساق وإمكانية التنبؤ، فإنها تمثل إسهاما هاما في المسعى الدولي لنزع السلاح النووي.

6 - وأردف قائلا إنه ينبغي اتّباع مبدأي الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، والأمن غير المنقوص للجميع، في ممارسات نزع السلاح النووي. وينبغي للبلدان الحائزة لأكبر ترسانات نووية أن تتحمل مسؤولية خاصة، وأن تقوم، على سبيل الأولوية، بإجراء مزيد من التخفيض الكبير والجوهري لترساناتها النووية، بطريقة يمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها، وملزمة قانونا. وذلك سيهيئ الظروف اللازمة لكي تنضم الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية إلى عملية نزع السلاح النووي. ويتعين على الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تعمل معا على الحد من المخاطر النووية. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2022، أصدر قادة كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بيانا مشتركا بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح، شددوا فيه على أن الحرب النووية هي حربٌ لا غالب فيها، وأنها يجب ألاّ تُخاض أبدا، وأعادوا تأكيد تعهدهم بعدم استهداف بعضهم بعضا ولا أي دولة أخرى بأسلحتهم النووية. وذلك البيان التاريخي مفيد في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين البلدان الكبرى.

7 - واسترسل قائلا إنه، وعلى نفس المنوال، فإن الدول الحائزة لأسلحة نووية بحاجة إلى زيادة تعزيز الاتصالات بشأن الاستقرار الاستراتيجي، وإجراء حوار متعمق بشأن الحد من دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية الوطنية، وبشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الدفاع المضاد للقذائف، والفضاء الخارجي، والفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية، أيضا، أن تعزز الحوار مع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لتحسين التفاهم والدعم المتبادل.

8 - ومضى قائلا إنه لا بدّ من التسويات السياسية من أجل التصدي للتحديات التي يطرحها الانتشار النووي. وبناء على ذلك، ينبغي لجميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة أن تظل على التزامها بإعادتها إلى المسار الصحيح في وقت مبكر من خلال المفاوضات الدبلوماسية، وأن ترفض ممارسة فرض الضغوط من خلال

العقوبات والتهديد باستخدام القوة. ويجب على الولايات المتحدة أن ترفع بشكل كامل عقوباتها غير القانونية ذات الصلة على إيران، وتدابيرَ الولاية القضائية طويلة الباع ضد أطراف ثالثة. وعلى ذلك الأساس، ينبغي لإيران أن تعاود الامتثال الكامل لالتزاماتها النووية.

9 - وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي رفض المعايير المزدوجة في مجال عدم الانتشار. ويطرح التعاون في مجال الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مخاطر جسيمة فيما يتعلق بالانتشار النووي، بما يتعارض مع أهداف المعاهدة ومقاصدها. وينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام 2020 أن يجري مناقشات متعمقة بشأن آثار ذلك التعاون في جميع الجوانب، بما في ذلك التحديات التي يطرحها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سعيا إلى دعم النظام الدولي لعدم الانتشار دعما راسخا.

10 - واستطرد قائلا إن الحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية لا تزال معقدة وخطيرة. ومن الضروري اتباع النهج المزدوج المسار ومبدأ الإجراءات المرحلية والمتزامنة في الدفع قدما بالعملية نحو إنشاء آلية للسلا، ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتتناقض ترتيبات المشاركة النووية مع أحكام المعاهدة، وتزيد من مخاطر الانتشار النووي والنزاع النووي. ويجب على الولايات المتحدة سحب جميع أسلحتها النووية من أوروبا، والامتناع عن نشر أسلحة نووية في أي منطقة أخرى. وينبغي للدول الأطراف غير الحائزة لأسلحة نووية أن تفيَ، بجدية، بالالتزامات الواجبة عليها بمقتضى المعاهدة، وأن تكفَّ عن التحريض على المشاركة النووية وغيرها من أشكال ترتيبات الردع النووي. وأيُّ محاولة لتكرار نموذج المشاركة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستقوض الاستقرار الاستراتيجي الإقليمي، وستلقى معارضة شديدة من بلدان المنطقة، وستؤدي، عند الضرورة، إلى اتخاذ تدابير مضادة شديدة.

11 - وواصل حديثه قائلا إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يفضي إلى تحقيق هدف عدم الانتشار النووي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تُوقِّع، في أقرب وقت ممكن، جميعَ البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميبالاتينسك). والصينُ على استعداد لأن تكون أول من يبادر إلى توقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك).

12 - وذكر أنه لا بد، أيضا، من الالتزام بالهدف الأساسي المتمثل في التنمية المشتركة، وبتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورها المحوري، وزيادة التمويل والدعم التكنولوجي للبلدان النامية، وإطلاق العنان، بشكل كامل، لإمكانات الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في التصدي لتغير المناخ، وتعزيز التنمية الخضراء، والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوتيرة أسرع. وينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن ترى في مؤتمر الاستعراض لعام 2020 فرصةً لأن ترسمَ، بشكل مشترك، مخططا جديدا لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

13 - وأعقبَ ذلك بقوله إن على المجتمع الدولي أن يتَّبع نهجا متوازنا إزاء عدم الانتشار والاستخدامات السلمية. وتسعى بعض البلدان إلى خلق انقسامات على أسس أيديولوجية، وإلى توسيع مفهوم الأمن الوطني، وإساءة استخدام النظام المتعدد الأطراف للرقابة على الصادرات، بل وإلى محاولة إنشاء نسخة جديدة من اللجنة التنسيقية للرقابة المتعددة الأطراف على الصادرات، وكلُّ ذلك بذريعة عدم الانتشار. ويجب رفض هذه الممارسات رفضا قاطعا، لأنها تتعارض مع روح العصر، وتعطّل التعاون الدولي الطبيعي، وتُضر بالحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية.

14 - وأتبعَ ذلك بالقول إن الأمان والأمن النوويين هما عماد تطوير الطاقة النووية وتطبيقاتها. وينبغي ألاّ يكون استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على حساب البيئة الطبيعية وصحة الإنسان. وينبغي لليابان أن تستجيب بجدية للشواغل المشروعة للبلدان المجاورة لها وللمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتخلص من المياه الملوثة نوويا من جرّاء حادث فوكوشيما النووي، وأن تتشاور بشكل واف مع الجهات صاحبة لمصلحة والوكالات الدولية المعنية ابتغاء إيجاد حل مناسب للتخلص من تلك المياه.

15 - وختم كلامه بالقول إنّ عقلية الحرب الباردة لن تؤديَ إلاّ إلى تقويض إطار السلام العالمي، وإنّ الهيمنة وسياسة القوة لن تؤدي إلاّ إلى تعريض السلام العالمي للخطر، وإن المواجهة بين التكتلات لن تؤدي إلاّ إلى تفاقم التحديات الأمنية. وفي نيسان/أبريل 2022، اقترح الرئيس الصيني شي جنبينغ مبادرة للأمن العالمي، في حفل

افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى بواو من أجل آسيا. وتُبرز مبادرة الأمن العالمي ضرورة مواصلة الالتزام بالرؤية المتعلقة بالأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، والتمسك بمبدأ الأمن غير القابل للتجزئة، وبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام. واسترشادا بهذه الرؤية، فإن الصين على استعداد للانضمام إلى جميع البلدان في مواصلة تعزيز عالمية المعاهدة وحجيتها وفعاليتها، وزيادة الاستقرار واليقين في العصر الحالي الذي يسوده الاضطراب والتحول، وتقديم إسهامات جديدة في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في العالم.

16 - **السيد أوسكارسون** (آيسلندا): قال إن آيسلندا ملتزمة التزاما قويا بالعمل في سبيل تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية، وإن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في سياستها المتعلقة بنزع السلاح النووي. وفي ظل البيئة الأمنية المحفوفة بالصعاب والتي يواجهها العالم حاليا، ومع تصاعد التوترات، وتزايد تهديد الانتشار النووي، فإن أيّ إضعاف للمعاهدة هو أمر غير مقبول، ويلزم بذل جهود أكبر لتعزيزها.

17 - وأضاف قائلا إنّ من دواعي الأسى أن يقوم الاتحاد الروسي بعمل عسكري دون أي مبرر أو سابق استفزاز على الإطلاق ضد أوكرانيا، وهي دولة طرف أخرى في المعاهدة. وهذا العمل، الذي يقوض السلام والأمن الدوليين، يشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وأعرب عن تضامن آيسلندا المطلق مع أوكرانيا في كفاحها دفاعا عن شعبها وسلامتها الإقليمية. وقال إن من الملحّ أن تعيد الدول الأطراف في المعاهدة، تأكيد التزامها بالمعاهدة، وأن تقرِن أقوالها بالأفعال عندما يتعلق الأمر بالوفاء بالالتزامات الواجبة بمقتضى المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي، وهي مسؤولية خاصة تتحملها الدول الحائزة لأسلحة نووية. وما يزيد بشكل خطير من حدة ذلك الإلحاح هو خطابُ الاتحاد الروسي باللجوء إلى الأسلحة النووية في الحرب العبثية ضد أوكرانيا. ومن نافلة القول إن مؤتمر الاستعراض ينعقد في منعطف حرج، في وقت باتت فيه بعض الاتفاقات الرئيسية التي استندت إليها عقود من الجهود العالمية لنزع السلاح على المحكّ، معرضةً للتقويض بشكل خطير بسبب عدم الامتثال والتحديات الأمنية المتزايدة بسرعة. ويجب أن تتغير تلك الحالة. ومقولةُ إن الحرب النووية هي حربٌ لا غالبَ فيها، ويجب ألاّ تُخاض أبدا، هي مقولة تنطبق اليوم أكثر من أي وقت مضى.

18 - وأردف قائلا إن أشدَّ التهديدات الوشيكة المحدقة بنظام عدم الانتشار وبالأمن العالمي وأشدّها تناميا مع الأسف، هو السلوك المارق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك التهديد لا حلّ له إلاّ بعودة ذلك البلد إلى الامتثال لالتزاماته الدولية، ولا سيما معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد آيسلندا الجهود المبذولة لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بعودة الولايات المتحدة. فتلك المساهمة الهامة في نظام عدم الانتشار القائم على القواعد معرّضة للخطر، كما أن عدم تعاون إيران بشكل كامل مع الوكالة بشأن التزاماتها المتعلقة بالضمانات هو أمر غير مقبول.

19 - وأعرب عن ترحيب آيسلندا بتمديد المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، باعتبارها إسهاما مهما في الأمن العالمي. وقال إنه، وعلى الرغم من تفشي انعدام الثقة، وقتامة الآفاق المستقبلية لنزع السلاح النووي، فإن التصريحات الصادرة مؤخرا عن زعيمي الولايات المتحدة وروسيا تعطي بصيصا طفيفا من الأمل في إحراز تقدم.

20 - ومضى يقول إن التدهور الحالي في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ينبغي ألاّ يثنيَ العالم عن تعزيز الصكوك الداعمة الحاسمة، مثل معاهدة حظر التجارب النووية، التي سيثبت نجاحها، بشكل دائم، بانضمام جميع الدول المدرجة في المرفق 2 إليها، وتصديقها عليها. وسيكون الشروع في مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، عاملا آخر في دعم ترتيبات عدم الانتشار القائمة.

21 - وتابع يقول إنه، وبصرف النظر عن جانب نزع السلاح والصعوبات المتعلقة بركيزة الانتشار، توجد قصص إيجابية يمكن استخلاصها من تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وتجدر الإشارة، بصفة خاصة، إلى الإنجازات العظيمة التي تحققت في التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية، والقبول المتزايد لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية المبرمة في إطار الوكالة. ومع ذلك، ثمة غيوم قاتمة تخيّم على آفاق الاستخدام السلمي في أوكرانيا، حيث تتعامل القوات المسلحة الروسية الغازية باستخفاف مع سلامة منشآت الطاقة النووية.

22 - وواصل كلامه قائلا إنه بات من الملح أكثر من أي وقت مضى بذل المزيد من الطاقة والتفكير الإبداعي والموارد في جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة بوجه عام. وعلى الرغم من عدم وجود بديل عن نزع ملموس للسلاح النووي، فإن المقترحات العملية المختلفة بشأن الحد من المخاطر والتحقق وتعزيز الضمانات والاستخدامات السلمية

ستكون خطوات مهمة في إشاعة الثقة والاطمئنان، وبذلك تسهم في كسر حالة الجمود فيما يتعلق بالهدف النهائي، وهو: إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، توجد توقعات قوية بخصوص المقترحات الواردة في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي والبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح.

23 - وختم كلامه بإعادة تأكيد آيسلندا إيمانها الراسخ بضرورة بذل كل الجهود لضمان أن يكون للمرأة دور فعال ومتساو في عمليات نزع السلاح، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وقال إن تحقيق تلك الغاية يتطلب أن يثمر مؤتمر الاستعراض عن نتائج.

24 - **السيد كنيازيان** (أرمينيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار كان لها، على مر العقود، دور رئيسي في منع انتشار الأسلحة والتكنولوجيات النووية، وتعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والنهوض بهدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل. ولتنفيذها الفعلي أهمية حاسمة لأمن جميع أعضاء المجتمع الدولي وللبشرية جمعاء. وفي ذلك الصدد، تولي أرمينيا أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والشامل والفعلي للمعاهدة. وركائزها الثلاث هي بنفس القدر من الأهمية، كما أنها تتعاضد فيما بينها. وبينما توجد نُهج مختلفة فيما يتعلق بركيزة نزع السلاح، فإنه ينبغي المضي قُدما بجدول أعمال نزع السلاح وفقا لروح المعاهدة ونصها. وتتضمن الخطوات الضرورية التي تسهم في زيادة جهود نزع السلاح التعجيلَ ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية.

25 - وأضاف قائلا إن الاستخدام الآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية هو أولوية بالنسبة لبلده الذي يمتلك محطة نووية عاملة لتوليد الكهرباء. وتتبع أرمينيا سياسة شفافة ومنفتحة للاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية، كما أنها ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الأمان النووي والإشعاعي وتعزيزه. وفي ذلك الصدد، فإن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال اتفاقات الضمانات المبرمة معها والبروتوكولات الإضافية الخاصة بها وبرنامجها الخاص بالمساعدة التقنية، يتسم بأهمية حاسمة.

26 - وختم كلامه قائلا إن مؤتمر الاستعراض الحالي قد اكتسب أهمية خاصة في ظل البيئة الدولية المضطربة في الوقت الحالي، لأنه يتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي من أجل إعادة تأكيد التزامه بقيم ومبادئ معاهدة عدم الانتشار.

27 - **السيد بحر العلوم** (العراق): قال إن تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار هو السبيل الوحيد لحماية الإنسان والبيئة من خطر الأسلحة النووية الفتاكة. وأكد على أهمية تعزيز التدابير الرامية إلى منع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل من خلال ضمان الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، والإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

28 - وأضاف قائلا إنه، وبالرغم من مرور نصف قرن على اعتماد المعاهدة، فإنها ما زالت تشهد تنفيذا غير متوازن. وبدلا من قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بترجمة التزاماتها في مجال نزع السلاح النووي إلى واقع عملي، فإنها تسعى بشكل متواصل إلى استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والحفاظ على دور تلك الأسلحة في عقائدها الأمنية والعسكرية، الأمر الذي ينعكس سلبا على مصداقية المعاهدة. ويجب تجديد الجهود المبذولة للخروج من المأزق الحالي، كما يجب تعزيز مبدأ تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي في مفاوضات نزع السلاح للتوصل إلى حلول متفق عليها ومستدامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

29 - وأردف قائلا إن الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ينبغي أن تكون متوازنة ومتزامنة مع جهود نزع السلاح. ويجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية، من جانبها، أن تنفذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995، ومؤتمري الاستعراض لعامي 2000 و 2010، بغية الإزالة التامة لأسلحتها النووية وبدء المفاوضات الخاصة بنزع الأسلحة النووية دون تأخير، ووفق جدول زمني محدد. وحينما يتحقق هذا الهدف، سيكون على الدول الأطراف أن تتفق على صك قانوني دولي ملزِم يتضمن ضمانات للدول غير الحائزة لأسلحة نووية تقدمها الدول الحائزة لأسلحة نووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. بيد أن هذا الصك ينبغي ألاّ يكون بديلا عن نزع السلاح.

30 - وواصل كلامه مؤكدا حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دونَ تمييز، إذ أن ذلك الحق هو أحد الأركان الرئيسة للمعاهدة. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تواصل ممارسة ولايتها المتعلقة بتقديم الدعم والمساندة الفنية إلى دولها الأعضاء، وفق ما نص عليه نظامها الأساسي.

31 - ومضى يقول إن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو تدبير هام لدعم نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وأكد على أهمية الإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2010. وعلاوة على ذلك، يعرب العراق عن ترحيبه بالعمل المتميز والجهود التي بذلت لإنجاح الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مؤكدا على أن هذه الجهود ليست بديلا عن تنفيذ قرار عام 1995 أو القرارات التي اتخذتها مؤتمرات الاستعراض اللاحقة. وينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تواصل العمل دعما لتلك الجهود خلال الدورة الثالثة للمؤتمر المقرر انعقادها قريبا.

32 - وأنهى بيانه معربا عن خيبة الأمل إزاء عجز مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2015 عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن صياغة وثيقة ختامية، وخطة عمل تحدد التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيكون التحلي بالإرادة السياسية أمرا حاسما لإنجاح مؤتمر الاستعراض الحالي. ويدعو العراق الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى إعادة تأكيد احترامها الكامل للمعاهدة، ولنتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة، وإبداء المرونة اللازمة لاعتماد وثيقة ختامية تلبي التطلع الجماعي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

33 - **السيد خوجة** (ألبانيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تظل صكا أساسيا متعدد الأطراف للسلام والأمن الدوليين، وحجر الزاوية في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وعنصرا رئيسيا في تيسير التعاون بشأن الطاقة النووية للأغراض السلمية. وستواصل ألبانيا تعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها، وهي تدعو الدول التي لم تنضم إليها بعدُ، إلى أن تفعل ذلك دونما إبطاء.

34 - وأضاف قائلا إن ألبانيا، بالتزامها بالهدف الطويل الأجل لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، تعتقد أن اتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي، في السياق الأمني الحالي، هو المسار الصحيح لبناء الثقة وبعث الطمأنينة. وفي ذلك السياق، أيدت المقترحات الملموسة لنزع السلاح النووي الواردة في مبادرة استكهولم. وعلاوة على ذلك، وإدراكا منها لحجم التهديد الناشئ عن الإرهاب ومخاطر احتياز جهات غير تابعة للدول أسلحةً نووية مع وسائل إيصالها أو تطويرها أو الاتجار بها أو استخدامها، فإنها تولي أهمية قصوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) ولدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد تنفيذ نظام عدم الانتشار.

35 - وأردف قائلا إنه، في كانون الثاني/يناير 2022، رحب وفده بالبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح. ومع ذلك، فمنذ شباط/فبراير 2022، أثّر العدوان العسكري الذي تشنه روسيا في أوكرانيا تأثيرا خطيرا على الأمن الأوروبي والعالمي. وقد انتهكت روسيا انتهاكا صارخا القانونَ الدولي وميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الواجبة عليها بمقتضى مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست).

36 - وأشار إلى أن مخاطر الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا هي مصدر قلق بالغ. فمنذ بداية الحرب، حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خطر وقوع حادث نووي خطير. ولذلك فإنه ينبغي السماح للمدير العام للوكالة بإيفاد بعثة إلى منشأة زابوريجيا لتنفيذ بروتوكولات الأمان والأمن والضمانات. وعلاوة على ذلك، فمن المعروف جيداً أنّ الحرب النووية هي حرب لا غالبَ فيها، وأنها يجب ألاّ تُخاض. وينبغي أن يُدان، بأشد العبارات، التلويح بإمكانية استخدام السلاح النووي، ويجب ألاّ يُسمح لأولئك الذين يرغبون في دفع العالم إلى الوراء بأن يقوموا بذلك.

37 - ومضى يقول إن القلق العميق لا يزال يساور وفد بلده إزاء هدف نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثل في تعزيز برنامجه المتعلق بأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، في انتهاك للقانون الدولي وللعديد من قرارات مجلس الأمن، وإن وفد بلده يدين جميع عمليات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات انطلاقا من ذلك البلد، ويدعو إلى وقف تصعيداته المستمرة والانفرادية والخطيرة التي تهدد، بشكل خطير، شبه الجزيرة الكورية، ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والعالم بأسره. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

38 - وتابع قائلا إن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل الأداة الوحيدة المتاحة لكي يطمئن المجتمع الدولي إلى أن البرنامج النووي الإيراني مخصص، ولا يزال مخصصا، حصرا وعلى نحو يمكن التحقق منه، لأغراض سلمية. وينبغي لإيران الانخراط، بحسن نية في المفاوضات والسعي إلى حلول واقعية ودائمة. وترحب ألبانيا بقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يدعو إيران إلى العمل بسرعة على الوفاء بالتزاماتها القانونية، وتسوية جميع المسائل غير المحسومة المتعلقة بالضمانات بموجب المعاهدة. وأعرب عن عميق الأسف للقرار الذي اتخذته السلطات الإيرانية مؤخرا بإغلاق كاميرات الوكالة الخاصة بجهاز

قياس مستوى التخصيب عبر الإنترنت. وقال إن على إيران أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة، وألاّ تقوض عملها.

39 - وواصل كلامه قائلا إن ألبانيا تؤيد مبادرات التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تمشيا مع مبادرة "تأمين مستقبلنا المشترك: جدول أعمال لنزع السلاح" عن طريق وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تثقيفية للشباب لزيادة وتيسير مشاركتهم البناءة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المهم أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في وضع المنظورات الجنسانية ذات الصلة في صلب الاهتمام في شؤون نزع السلاح، وأن تعترف بالأثر غير المتناسب للإشعاع النووي على النساء والفتيات. وينبغي ضمان مشاركة المرأة مشاركةً كاملة ومتساوية ومجدية في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك في تنفيذ المعاهدة واستعراضها.

40 - **السيدة غونزاليس لوبيز** (السلفادور): قالت إن السلفادور دولة طرف في المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، التي كانت بمثابة نموذج لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، مما يبين أن هذه المناطق تعزز السلم والأمن الدوليين. وقالت إن بلدها أيضا دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومع تصديق غواتيمالا عليها مؤخرا أصبحت أمريكا الوسطى أول منطقة في العالم تصدق بالكامل على تلك المعاهدة، مما يشهد على الإرادة السياسية للمنطقة لدعم الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الأهمية بمكان الإسراع ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، التي صدّقت عليها السلفادور أيضا، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى قيام البلدان التي لم تصدق عليها بعد بالتصديق عليها، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق 2. والتجارب النووية تقوض الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وتعرض حياة البشر للخطر، وتنتهك الأهداف والالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار.

41 - وأضافت قائلة إن استخدام الأسلحة النووية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فهو انتهاك خطير للقانون الدولي. ولذلك فإن أي محاولة لاستخدام هذه الأسلحة يجب إدانتها إدانة قاطعة. فالأسلحة النووية ليست وسيلة لضمان السلام والأمن الدوليين؛ وبدلا من ذلك، فإن نزع السلاح النووي الشامل وغير المشروط والذي يمكن التحقق منه، وهو هدف ملح في ضوء الخطر الذي تشكله مثل هذه الأسلحة، هو وحده القادر على ضمان الحفاظ على البشرية وكوكب الأرض. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تصدّق عليها على وجه السرعة، وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تزيل ترساناتها وأن تلتزم بالامتناع عن استخدامها.

42 - وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها دورا حاسما في تيسير التحقق من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، التي تتراوح تطبيقاتها بين البحوث الطبية والأمن الغذائي وحماية البيئة.

43 - وأعربت عن أسف السلفادور لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 وقالت إن السلفادور تدعو الوفود إلى العمل معا بشكل بناء في المؤتمر الحالي لتحقيق نتيجة ناجحة. ومن شأن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر عام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها أن يعزز الجهود الإقليمية الرامية إلى تحقيق سلام دائم. وفي هذا الصدد، من المؤسف أنه لم يُنشأ بعد في الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

44 - وفي الختام، دعت إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومنصفة وذات مغزى في عمليات صنع القرار بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

45 - **رئيس الأساقفة كاتشيا** (الكرسي الرسولي): قال وهو يتلو رسالة باسم قداسة البابا فرنسيس، إن معاهدة عدم الانتشار أدت دورا حيويا في صون السلام بين الدول والحد من الانتشار النووي لمدة نصف قرن. ومع ذلك، يواجه العالم تحديات خطيرة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأمام الدول الأطراف فرصة وواجب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراءات ملموسة، وفقا لهدفها المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبغية جعل هذه الرؤية حقيقة واقعة، سيكون من الضروري تعزيز الحوار والانتقال بعزم من منظور المنافسة إلى منظور التعاون.

46 - ويتطلب تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية التزاما قويا بنزع السلاح النووي. ولم تُعقد مفاوضات فعلية لخفض الأسلحة النووية منذ عام 2011، ولا يزال تحقيق المزيد من التخفيضات يشكل تحديا. وقد انقضت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وانسحبت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي من معاهدة السماوات المفتوحة. ولا يزال الاعتماد على الردع يدفع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى زيادة قدراتها النووية، كمًّا ونوعا. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسير تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام 1995 على أنه قبول ضمني بحيازة الأسلحة النووية إلى أجل

غير مسمى. ويجب إحراز تقدم نحو وضع حد أقصى عالمي متفق عليه يمكن اتخاذه منطلَقا لتخفيض الأسلحة النووية.

47 - وقال إن الحرب في أوكرانيا قد نبهت العالم إلى الخطر المتزايد المتمثل في تصاعد النزاع المسلح التقليدي ليشمل استخدام الأسلحة النووية. وللتقليل من خطر التصعيد غير المقصود، يحث الكرسي الرسولي الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات لخفض التأهب التشغيلي لقواتها النووية وترساناتها النووية، تمشيا مع الالتزامات المتفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010.

48 - وقد دفع الجمود المخيم في السنوات الأخيرة العديد من الدول إلى البحث عن سبل للتعجيل بعملية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بالنظر إلى العواقب الوخيمة لاستخدامها. واليوم أكثر من أي وقت مضى، بات استخدام الطاقة الذرية لأغراض الحرب أمر غير أخلاقي وجريمة ضد كرامة البشر وضد أي مستقبل لموئلهم المشترك.

49 - واستطرد قائلا إن معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي صدّق عليها الكرسي الرسولي على وجه السرعة، عززت بصورة متبادلة نظام عدم الانتشار النووي، ولا سيما المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية أن يشجع المؤتمر الاستعراضي الحالي على إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي ومواصلة استكشاف الكيفية التي يمكن بها للمعاهدتين أن تعزز إحداهما الأخرى، بسبل من بينها التعاون بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجالات التحقق من نزع السلاح النووي، والإصلاح البيئي، ومساعدة الضحايا.

50 - وسيتطلب الحد من التهديد النووي تبني موقف أخلاقي عالمي متجدد يؤيد معاهدات نزع السلاح بوصفها التزامات أخلاقية، وليست مجرد التزامات قانونية. ويجب الاعتراف بالحاجة الملحة إلى المسؤولية والتضامن والأمن التعاوني، لأن السلام والاستقرار الدوليين لا يمكن أن يستندا إلى إحساس زائف بالأمن، أو إلى التهديد بالتدمير المتبادل أو الإبادة التامة، أو إلى الحفاظ على توازن القوى. وينبغي أن يكون أي رد على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية متضافرا وقائما على الثقة المتبادلة. ويمكن للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أن يسهم في هذا المسعى عن طريق زيادة الوعي، ولا سيما بين الشباب، بمخاطر الأسلحة النووية وعواقبها على الأجيال الحالية والمقبلة.

51 - واختتم بقوله إن الردع النووي يشكل استجابة غير ملائمة للأخطار التي تهدد الأمن في القرن الحادي والعشرين من قبيل جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والإرهاب. وبالتالي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد استراتيجيات تطلعية لتعزيز السلام الدولي وتجنب النهج القصيرة النظر إزاء مشاكل الأمن الوطني والدولي. وحتى قبل دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، كان البابا بولس السادس منذ أمد بعيد من أنصار إنشاء صندوق عالمي باستخدام الأموال التي تنفق على الأسلحة وغيرها من النفقات العسكرية، بغية القضاء على الجوع وإعطاء الأولوية لجوانب التنمية في أكثر البلدان فقرا. ومن المؤكد أن الاحتياجات العالمية الملحة التي تفاقمت بسبب الجائحة هي دعوة لاستخدام المواهب والموارد للوفاء بالالتزامات المكرسة في المعاهدة وبالتالي لبناء عالم أكثر أمنا.

52 - **السيد فونغنوركيو** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومته لا تزال مؤيدا قويا للجهود الدولية الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية، التي يعرض استمرار وجودها السلم والأمن الدوليين للخطر الشديد. والإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الأساسي الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها. ولذلك فإن وفده يدعو إلى التقيد الصارم بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح.

53 - ويجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بأهداف المعاهدة بتنفيذ الركائز الثلاث المتمثلة في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يعترف وفد بلده بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم الانتشار النووي وفي تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية.

54 - وأخيرا، فإن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وبدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي أمور من شأنها أن تساعد على تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسيكون تجديد الإرادة السياسية من جانب الجميع أمرا حاسما لإنجاح المؤتمر الاستعراضي الحالي.

55 - **السيد لاغوس فالي** (هندوراس): قال إن التنفيذ الكامل والمتوازن، دون تمييز، للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار أمر حاسم الأهمية لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحافظ هندوراس على مواقفها المبدئية بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وتعرب عن قلقها إزاء التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها للبشرية. ويجب التصدي لأخطار الانتشار النووي من خلال اتفاقات متعددة الأطراف يتم التفاوض بشأنها تكون عالمية

وواسعة النطاق وغير تمييزية، وذلك لمنع وقوع كارثة عالمية. وفي هذا السياق، يرحب وفده بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية، بما في ذلك دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021، وكانت هندوراس هي الدولة الخمسون التي تصدّق عليها.

56 - وعلى خلفية الأزمة العالمية، تشكل العقائد العسكرية التي تعتمد على تطوير الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للسلم والأمن. وهناك حاجة ملحة إلى بدء مفاوضات بشأن ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها وملزمة قانونا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أي ظرف من الظروف.

57 - ومضى يقول إن لكل دولة الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي تعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة. ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقات الضمانات المبرمة مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

58 - وهندوراس، بوصفها دولة طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشئت بموجبها أكبر منطقة خالية من الأسلحة النووية وأكثرها كثافة سكانية في العالم، تعتبر هذه المناطق ذات أهمية حيوية في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار.

59 - وتابع كلامه مشددا على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، فحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة على التصديق عليها دون قيد أو شرط ودون تأخير. ويجب أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي الحالي من جديد أن الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010 فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا تزال سارية المفعول ويجب التمسك بها بالكامل.

60 - **السيد كمنت** (النمسا): قال إن معاهدة عدم الانتشار، وهي صك حيوي، يجب تعزيزها وتنفيذها تنفيذا كاملا على نطاق جميع الركائز الثلاث. والتعاون الدولي وتعددية الأطراف أمران أساسيان للتصدي للتحديات والأخطار العديدة التي تشكلها الأسلحة النووية على المجتمع الدولي. وقد أدت الحرب العدوانية التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا والتهديدات النووية التي أطلقتها روسيا إلى زعزعة نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي برمته والمعاهدة على وجه الخصوص. وقال إن حكومة بلده ترفض وتدين بشكل قاطع انتهاك روسيا الواضح للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن العواقب المترتبة على ذلك فيما يتعلق بنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مثيرة للقلق، مع ارتكاب بعض الدول للخطأ الفادح المتمثل في الرد من خلال إعادة التركيز على الأسلحة النووية والردع النووي. وقد تبيّن في الأشهر القليلة الماضية بشكل أكبر مدى خطورة المغالطة التي يستند إليها الإيمان بالردع النووي. وفي الوقت الحاضر، الذي يمثل منعطفا حاسما، يمكن للمجتمع العالمي إما أن يختار المضي في سباق التسلح النووي وزيادة الضغط في اتجاه الانتشار، أو أن يعود إلى مسار نزع السلاح النووي ويتخلى عن الإيمان بالنهج الأمني القائم على الأسلحة النووية.

61 - ومما يؤسف له أن تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي كان متفاوتا وناقصا. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، إن لم يكن جميعها، تتحرك في اتجاه يتعارض مع التزاماتها وتعهداتها، حيث تقوم بتحديث وزيادة ترساناتها، وتحسين قدراتها، والحد من الشفافية بشأنها، وإضافة حالات جديدة لاستخدام الطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن تصوير الأسلحة النووية على أنها ضرورية للأمن القومي هو محرك خطير للانتشار. وقال إن تزايد حدة الخطابات والتهديدات النووية من جانب البعض أمر مقلق بنفس القدر.

62 - وأضاف قائلا إن النمسا ترفض وتدين بشكل قاطع جميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أو ضمنية وبغض النظر عن الملابسات. وقال إن أي استعمال للأسلحة النووية أو تهديد باستعمالها يشكل انتهاكا للقانون الدولي. وأكد أن حكومته تدين إدانة قاطعة التهديدات النووية غير المسؤولة وغير المقبولة التي توجهها روسيا. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن عقائد الردع النووي تستند بالضرورة إلى التهديد بالاستخدام الفعلي للأسلحة النووية، وبالتالي إلى مخططات ونوايا موثوقة وملموسة لإلحاق عواقب كارثية على الصعيد العالمي، وهو ما ينطوي على مخاطر مستمرة. ولذلك، فإن أي محاولة للتمييز بين التهديدات النووية "غير المسؤولة" و "المسؤولة" هي محاولة تثير تساؤلات كبيرة.

63 - ولا يمكن القول إن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تُنفذ في حين لا تزال هناك 000 13 قطعة سلاح في حوزة تسع دول لديها جميعا عقائد أمنية بشكل ما تحدد حالات الاستعمال أو التهديد بالاستعمال. وهذه العقائد تشكل مخاطر جسيمة على البشرية جمعاء، وبالتالي فهي تنتقص من الأمن المشترك للجميع.

64 - ويجب استخدام المؤتمر الاستعراضي للنهوض بتنفيذ المعاهدة لتحقيق تقدم كبير وموثوق به بشأن نزع السلاح النووي وتعزيز عدم الانتشار. وذلك بالذات هو ما دأبت عليه معظم الدول، من خلال تحويل التركيز نحو الأدلة القوية على العواقب الإنسانية الكارثية العابرة للحدود للأسلحة النووية وما قد ينجم عنها من عواقب على المستوى العالمي، ومخاطرها الكامنة، وأخطار الردع النووي. وتتيح هذه الحجج أفضل وسيلة ممكنة للابتعاد عن مفهوم الأمن الدولي القائم على التهديد بالدمار الشامل.

65 - وقال إن الأدلة على أخطار الأسلحة النووية والردع النووي تدعم أيضا التزام بلده الراسخ بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي معاهدة لا تكمل معاهدة عدم الانتشار بشكل تام فحسب، بل تعيد أيضا إنفاذ معايير نزع السلاح النووي. وتدعو النمسا جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وإلى المشاركة البنّاءة في الحجج العميقة التي تقوم عليها.

66 - وإلى أن تصبح جميع الدول مستعدة لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، فإن تخفيض المخاطر النووية المفروضة على البشرية جمعاء سيكون أحد مجالات العمل الرئيسية. ويجب مناقشة الالتزامات الرئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية بطريقة واسعة وشاملة تتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية، وتشمل جميع التدابير ذات الصلة لتقليل الاستخدام والحوادث المحتملة إلى أدنى حد ممكن. ويلزم أيضا إحراز تقدم عاجل بشأن معاهدة حظر التجارب النووية، ولا سيما من جانب الدول المدرجة في المرفق 2.

67 - وقال إن النمسا تؤيد ركيزة معاهدة عدم الانتشار المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتطبيقات السلمية الكثيرة الهامة للطاقة النووية، رهنا بمعايير الأمن والسلامة الصارمة، إلا أنها تعتبر هذه الطاقة غير متوافقة مع مفهوم التنمية المستدامة وتعتبرها غير عملية ولا فعالة من حيث التكلفة لأغراض مكافحة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة التخلص الآمن والدائم من النفايات ذات المستوى الإشعاعي المرتفع والوقود النووي المستهلك لا تزال دون حل.

68 - ومع تغير المناخ الكارثي والجائحة التي تجتاح العالم، أدركت البشرية أخيرا أنه لم يعد من الممكن تجاهل التهديدات الوجودية التي طالما حذر منها الخبراء. والسبيل الوحيد لمواجهة التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية هو التصرف بشكل استباقي وإزالتها تماما، لأنه من المستحيل الاستعداد لعواقبها أو ترقبها. ولا يمكن إيجاد حل إلا من خلال جهد جماعي متضافر لصالح البشرية والأمن المشترك.

69 - **السيد فيشنيفيتسكي** (الاتحاد الروسي): قرأ رسالة باسم الرئيس بوتين، فقال إن معاهدة عدم الانتشار ظلت لأكثر من نصف قرن عنصرا رئيسيا في النظام الدولي للأمن والاستقرار الاستراتيجي. والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية تخدم تماما مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. وقد تقيد الاتحاد الروسي دوما بروح المعاهدة ونصها وأوفى بالتزاماته بموجب الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة والحد منها. ويعتقد الاتحاد الروسي أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ويجب عدم خوضها أبدا، ويدعو إلى تحقيق الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. ويتسم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأهمية كبيرة بوصفه آلية للتحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة، ومن الحيوي أن يكون تنفيذه موضوعيا وغير مسيس وسليما من الناحية التقنية. وينبغي أن يكون لجميع الدول الأطراف التي تمتثل للمعاهدة الحق في الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون أي شروط مسبقة، والاتحاد الروسي على استعداد لتقاسم خبرته في هذا المجال مع شركائه. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي الحالي أن يؤكد من جديد التزام جميع الدول الأطراف في المعاهدة بالامتثال الصارم لالتزاماتها وتقديم مساهمة كبيرة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم.

70 - وانتقل إلى البيان الذي يدلي به باسم وفده، فقال إن الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي قد تدهورا بدرجة كبيرة في الآونة الأخيرة. وقال إن هناك انتهاكا صارخا لمبدأ الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة ناجما عن التوسع الخبيث من جانب كتلة عسكرية من البلدان التي تسعى جاهدة إلى تحقيق هيمنة عسكرية وجيوسياسية استراتيجية غير مجزأة وقد تسبب هذا الانتهاك في أزمة كبرى في وسط أوروبا. وقال إن الاتحاد الروسي، الذي اضطر إلى الدفاع عن حقه القانوني في حماية مصالحه الأمنية الأساسية، قد تعرض لحملة عسكرية مختلطة تنطوي على خطر الانزلاق إلى نزاع مسلح مباشر بين الدول النووية.

71 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي لا يزال ملتزما بالهدف النبيل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن خلال الامتثال التام لالتزاماته الدولية، بما في ذلك المادة السادسة

من المعاهدة، فإنه يقوم بدوره على النحو الواجب لصون السلام وتعزيز الأمن العالمي. كما سيواصل الوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة ستارت الجديدة، التي مُددت لفترة خمس سنوات في عام 2021. وفي العام نفسه، بدأ أيضا حوار شامل مع الولايات المتحدة بشأن الاستقرار الاستراتيجي. غير أن تجاهل الولايات المتحدة لـ "الخطوط الحمراء" التي رسمتها روسيا في مجال الأمن أدى إلى تقويض هذا التقدم. وقد استخدمت الولايات المتحدة المقاومة الروسية لهذا النهج الضار كذريعة لتجميد الحوار الاستراتيجي.

72 - وبالنظر إلى الحالة الراهنة، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتصرف الدول النووية بمسؤولية وتتحلى بضبط نفس. وقد أعيد تأكيد مبدأ استحالة الانتصار في حرب نووية ووجوب عدم خوضها أبدافي الحوارات التي أجريت بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والصين، وفي البيان المشترك الصادر عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح.

73 - وقال إن إيمان الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر حاسم الأهمية لاستدامة نظام عدم الانتشار النووي. ويجب أن تظل نظم الضمانات قائمة على مبادئ الموضوعية والجدوى التقنية واحترام اتفاقات الضمانات المبرمة بين الوكالة والدول.

74 - وأردف قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصر هام في نظام عدم الانتشار النووي، ويتسم إنشاؤها بأهمية لا تقتصر على تعزيز النظام فحسب، وإنما تشمل أيضا تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين. ويؤيد الاتحاد الروسي الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة، على النحو المنصوص عليه في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر عام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وفيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، قال إن وفده مقتنع أيضا بضرورة العودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة في أقرب وقت ممكن. فالواقع بكل بساطة أن تلك الترتيبات لا بديل لها.

75 - وقال إن وصول الدول الأطراف إلى فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو من الأحكام الهامة للمعاهدة. والاتحاد الروسي يدافع باستمرار عن الحق في تطوير تكنولوجيات نووية سلمية وهو يدعم البلدان بنشاط تحقيقا لهذه الغاية.

76 - وأعرب عن رفضه التام لجميع الاتهامات التي وُجهت إلى الاتحاد الروسي بشأن "العدوان دون سابق استفزاز" على أوكرانيا. فقد وصل النظام الحالي في كييف إلى السلطة في أعقاب انقلاب عسكري، وبدأ على الفور في اضطهاد سكان دونباس الناطقين بالروسية، بما في ذلك من خلال القوة العسكرية في وقت لاحق. وعلى مدى ثماني سنوات، ظل القوميون الأوكرانيون يقتلون السكان المسالمين دون عقاب، وأعدوا لغزو عسكري واسع النطاق لجمهورية انفصلت فعليا عن أوكرانيا. ولذلك، فإن السلطات في كييف لن تنفذ ترتيبات مينسك، التي وقعتها والتي تشكل السبيل الوحيد لإحلال السلام في الإقليم. وقد بلغ السيل الزبى في أوكرانيا، وسيستمر التدخل الروسي، الذي هو الرد الضروري على الفظائع التي تحدث هناك، إلى أن يحقق نتيجته المنطقية.

77 - وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تجري أعمال المؤتمر الاستعراضي بروح من حسن النية، دون مواجهات، وأن تكون مثمرة في نهاية المطاف. وقال إن وفده سيبذل قصارى جهده للإسهام في هذه النتيجة.

78 - **السيد غالا لوبيز** (كوبا): قال إن بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية كان معلما بارزا في السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وقال إن وفده يدعو جميع الدول إلى التصديق على تلك المعاهدة لتحقيق الانضمام العالمي إليها على وجه السرعة.

79 - وبعد مرور أكثر من خمسة عقود على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ وبعد 11 عاما من إطلاق خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام 2010، تأسف كوبا لعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما فشل الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها. ومن غير المقبول أن تكرس تلك الدول موارد ينبغي استخدامها لمكافحة أثر جائحة كوفيد-19 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكي تواصل بدلا من ذلك تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وزيادة ترساناتها وتحديثها، في انتهاك لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

80 - ولا بد من التخلي عن العقائد العسكرية القائمة على الردع النووي، أو الاستقرار الاستراتيجي، أو الحاجة المفترضة إلى تهيئة الظروف لنزع السلاح النووي. فالحل المستدام الوحيد للمشكلة الوجودية التي تطرحها الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وفي هذا الصدد، ترفض كوبا المحاولات الرامية إلى وضع شروط لنزع السلاح النووي وإضفاء الشرعية على الوضع الراهن. ويجب وضع حد للتلاعب السياسي

والانتقائية والمعايير المزدوجة في مجال عدم الانتشار. وليس من العدل ولا من المقبول أن تفي مجموعة من الدول الأطراف بجميع التزاماتها بموجب المعاهدة بينما لا تفي دول أخرى بذلك، أو أن تقوم الدول التي تواصل تحسين ترساناتها النووية بإدانة وشيطنة بلدان معينة بزعم انتهاكها لنظام عدم الانتشار.

81 - وقال إن إحراز تقدم نحو تنفيذ معاهدة عدم الانتشار أمر بالغ الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة منها. وسيكون إجراء تقييم متوازن للركائز الثلاث للمعاهدة أمرا أساسيا لشرعيتها وسلامتها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يختتم المؤتمر الاستعراضي بدعوة لا لبس فيها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المشمولة بحماية ما يسمى بـ "المظلة النووية" للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في الأعوام 1995 و 2000 و 2010، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستجيب للطلب المقدم من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية منذ فترة طويلة للحصول على ضمانات أمنية لا رجعة فيها ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

82 - وينبغي ألا يسمح لأي تدابير أو مبادرات يتخذها المؤتمر الاستعراضي بوضع شروط على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز ووفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ويجب على الدول الأطراف أن تفي بالتزاماتها بتيسير المشاركة في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

83 - وقال إن حكومة بلده ترفض بأشد العبارات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وطابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية.

84 - وستواصل كوبا دعمها الثابت للحظر التام للأسلحة النووية والقضاء عليها، وهو دعم يعود إلى ما قبل تصديقها على معاهدة عدم الانتشار.

85 - **السيد بيريس** (سري لانكا): قال إنه في سياق الأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك تدهور الأمن الدولي على نحو يثير القلق، لا يمكن المبالغة في التأكيد على جدوى معاهدة عدم الانتشار وأهمية الخروج من المؤتمر الاستعراضي الحالي بنتيجة موضوعية بتوافق الآراء. فالمعاهدة صك عظيم القيمة يوفر نهجا متوازنا وغير تمييزي لصون السلام والأمن الدوليين، مع ضمان المساواة في الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين.

86 - وأضاف قائلا إنه وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام 1996، فإن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ينبغي أن يكون متوافقا مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده، وأي تهديد بها أو استخدام لها سيكون عموما متعارضا مع هذه المبادئ. ويبدو أن هذه الفتوى أثرت على التطورات اللاحقة، بما يشمل صدور بيان مشترك أعلنت فيه 16 دولة عضوا في اللجنة التحضيرية في عام 2012 أنه من المهم للغاية ألا تُستخدَم الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق تحت أي ظرف من الظروف، وهو ما لا يمكن ضمانه إلا من خلال إزالتها بشكل تام لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ودائما ما كانت سري لانكا تقف في طليعة الجهود العالمية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح، و قد ترأست المؤتمر التاريخي لاستعراض المعاهدة وتمديدها في عام 1995.

87 - وأعرب عن ترحيب سري لانكا بالبيان المشترك الذي أصدره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022، والذي أكدوا فيه أنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب عدم خوضها أبدا. واعتبر أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة يمثل أيضا خطوة إيجابية على الطريق نحو الاستقرار الاستراتيجي والثقة المتبادلة. وتؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضا دورا أساسيا في ضمان الأمن المتبادل.

88 - ورأى أن التثقيف في مجال نزع السلاح، في إطار السعي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، له أهميته أيضا. وينبغي أن تستمر الدول الأعضاء والأمم المتحدة في الاستثمار في تنمية الخبرات في الجوانب السياسية والتقنية والعلمية والقانونية لمجال نزع السلاح من أجل بناء قدرات الشباب وتمكينهم في الحملة الرامية إلى نزع السلاح.

89 - وأردف بقوله إن وفد بلده يكرر التأكيد على استمرار صلاحية وجدوى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن يتحول الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية إلى واقع دائم وأولوية هامة من خلال اتخاذ تدابير تكون مجدية ومستدامة وعملية.

90 - وتابع قائلا إن الحد من المخاطر النووية يمكن أن يكون عنصرا من عناصر عملية نزع السلاح، لكن ينبغي ألا أن يُنظَر إليه باعتباره غاية في حد ذاته. ويبدو أن هناك نهجا قائما على الحد من المخاطر النووية أخذ يظهر باعتباره حلا توفيقيا كرد فعل للوتيرة غير المرضية التي يُحرَز بها التقدم في اتجاه تحقيق هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار المنصوص عليهما في المعاهدة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي ألا ينحرف عن الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. ومن المهم أيضا تعزيز التعاون والمعاملة بالمثل والشمول من أجل بناء الثقة بين الدول. Yيشكل ذلك آلية فعالة لمنع الشكوك والحد من مخاطر الهجمات العَرَضية.

91 - ومضى يقول إن المهمة المطروحة عاجلة. ورأى في ختام كلامه أن الحل التوفيقي الوحيد الذي يمكن قبوله هو الحل الذي يكفل إيجاد عالم يسوده السلام، خال من الأسلحة النووية تستطيع فيه البشرية جمعاء أن تعيش في سلام وكرامة دائمين.

92 - **السيد أدوم** (كوت ديفوار): قال إن معاهدة عدم الانتشار أصبحت حجر الزاوية في منظومة السلام والأمن الدوليين، بما تقدمه المعاهدة من مساعدة في منع نشوب حرب نووية. غير أن الحالة الدولية الراهنة، التي تتسم بتصاعد التوترات وبخطر استخدام الأسلحة النووية، تثير مخاوف من حدوث مواجهة تمحو كل ما تحقق من تقدم في تنفيذ المعاهدة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي الحالي أن يعمل على إزالة شبح النزاع النووي نهائيا بتعزيز المعاهدة وضمان امتثال الجميع لجميع أحكامها. ولا يمكن لهذه النتائج أن تتحقق دون أن تُنفَّذ ركائز المعاهدة الثلاث تنفيذا كاملا ومتوازنا.

93 - وأضاف قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تفي على وجه السرعة بما تفرضه عليها المعاهدة من التزامات تتعلق بنزع السلاح النووي، ولا سيما الإعلان الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 بشأن التخلي عن أي سباق للتسلح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، فتحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها عمليا يُفترَض أن يساعدا على دعم الجهود الجماعية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب وفد بلده بالنجاح في عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه 2022، الذي أسفر عن اعتماد خطة عمل طموحة لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

94 - وأردف بقوله إنه علاوة على ذلك، يمثل وضع حد نوعي لتطوير الأسلحة النووية بمنع بناء ترسانات أكثر تقدما، وهو الهدف المتوخى من معاهدة حظر التجارب النووية، وسيلة فعالة لتحقيق نزع السلاح. ولذلك، فإن الدول المدرجة في المرفق 2 تُحث على التصديق على تلك المعاهدة، بغية كفالة حظر التجارب النووية بجميع أشكالها، بما فيها التفجيرات التجريبية في المختبرات. وفي سياق مماثل، ذكر أن بلده يؤيد مبادرة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأنه ما فتئ يصوت لصالح هذا القرار في الجمعية العامة منذ عدة سنوات.

95 - وتابع قائلا إن كوت ديفوار تدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمات الحالية المتعلقة بالانتشار وإنها تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى التوصل إلى تسوية للمسائل المتعلقة بإيران وكوريا الشمالية عن طريق التفاوض. وهي أيضا تدعو إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل المنطقة التي أنشأتها معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا). وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الهدف من منع أشكال جديدة من الانتشار موجها نحو منع الجهات الخبيثة من غير الدول والجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004). وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالعملية الجارية لاستعراض تنفيذ هذا القرار استعراضا متعمقا وأعرب عن أمله في أن تؤدي العملية إلى تحسين التنفيذ وتعزيزه. وقال إنه ينبغي أيضا تشجيع البرامج التكميلية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي أُطلِقَت لمنع الإرهاب النووي وكشفه والتصدي له، والتي تشارك فيها كوت ديفوار منذ عام 2007.

96 - ومضى يقول إن بلده، تمشيا مع التزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار، يؤيد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الذي سيسمح لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم بالاستفادة من مختلف التطبيقات المدنية للذرة. غير أن هذه الركيزة الثالثة لا تزال هي أكثر الركائز عرضة للإهمال، ولذلك من المهم منحها الأولوية في السنوات القادمة، ولا سيما من خلال تجديد الدعم لأنشطة التعاون الدولي التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأفاد بأن هذا التعاون أسفر في كوت ديفوار عن نتائج ملموسة في مجالات متنوعة مثل الطب النووي، وصحة الحيوان، وإنتاجية المحاصيل، وسلامة الأغذية، وحفظ البيئة، ومنع تآكل التربة. وفي إطار النظام الوطني للأمان والأمن النوويين، اعتُمِدَت في آب/أغسطس 2014 الخطة المتكاملة الأولى لدعم الأمن النووي في كوت ديفوار، التي يتمثل الهدف منها في إنشاء نظام أمني يتماشى مع المعايير والمتطلبات الدولية، وتلتها خطة ثانية في

عام 2018. واختتم كلامه بالإشارة إلى أن بلده أيضا من الموقعين على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية وتعديلها لعام 2005، وعلى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، وعلى اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي.

97 - **السيد كاسيس** (سويسرا): قال إن التهديدات النووية غير المقبولة التي أطلقتها روسيا في وقت سابق من عام 2022، في سياق عدوانها العسكري على أوكرانيا، مسلطة على رقبة المجتمع الدولي مثل سيف ديموقليس. وحذر من أن أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب إنسانية كارثية، وينطوي على خطر حدوث مزيد من التصعيد. ورأى أنه يجب لذلك الاتفاق على مجموعة من التدابير للحد من هذا الخطر. ويجب على المؤتمر الاستعراضي الحالي أن يحدد المسار لتغيير عاجل وضروري، من أجل الحد من دور الأسلحة النووية واحتمال وقوع حادث نووي، أو احتمال استخدام هذه الأسلحة نتيجة لسوء تفاهم. ويجب أن تُقابل الأقوال بالأفعال، لتجنب وقوع كوارث إنسانية وبيئية.

98 - وأشار إلى أن سويسرا قدمت، مع شركائها في مبادرة استكهولم، ورقة عمل تتضمن مجموعة من التدابير التي ترمي إلى الحد من المخاطر النووية بشكل فوري. وستظل هذه المخاطر قائمة إلى أن يُفكَّك آخر سلاح نووي. ولذلك، فسويسرا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتوقف عن تكديس هذه الأسلحة ونشرها، وأن تعود إلى مسار تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وعلى الرغم من أن خفض الترسانات النووية قد توقف، يجب إعادة تأكيد الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد حددت مبادرة استكهولم 26 "نقطة انطلاق" نحو تحقيق هذه الغاية.

99 - وأردف بقوله إن التطورات التي وقعت في الآونة الأخيرة على الساحة الدولية أظهرت أن المرافق النووية المدنية معرضة للخطر، وإنه يجب لذلك ضمان سلامة هذه المرافق وأمنها في جميع الظروف، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة، وإلا فالعواقب الإنسانية والبيئية ستكون كارثية. وأثنى على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحديده ركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي لا غنى عنها، والتي يجب الامتثال لها وتنفيذها في جميع الظروف.

100 - واسترسل قائلا إنه لكي تتسم معاهدة عدم الانتشار بالفعالية، يجب التمسك بقاعدة عدم الانتشار التي أرستها المعاهدة. ويعني ذلك مواجهة التحديات الإقليمية. فيجب، على سبيل المثال، أن تُدان مواصلة تطوير البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن. وكذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تعود دون تأخير إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم دعم قوي لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يشكل العمود الفقري لنظام عدم الانتشار النووي.

101 - ومضى يقول إنه لم يتبين بعد ما إذا كان يمكن لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي بدأ نفاذها في عام 2021، أن تُدمَج بطريقة تكاملية في الهيكل المعياري لمعاهدة عدم الانتشار. ورأى أن التساؤلات تحيط أيضا بجدوى السعي إلى نزع السلاح النووي دون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية.

102 - واختتم كلامه قائلا إن تعزيز السلام والأمن يمثل إحدى الأولويات العليا لسويسرا، وإن سويسرا ملتزمة بتيسير الحوار وبناء الجسور، في محافل منها المؤتمر الاستعراضي الحالي.

103 - **السيدة مدللي** (لبنان): قالت إن التزاعات والعلاقات المتوترة بين القوى العظمى تقوض النظام العالمي القائم. وتؤدي جائحة كوفيد-19، مقترنة بالتضخم - بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية - إلى الجوع وبل إلى عدم الاستقرار في بعض أجزاء العالم. وتبعث هذه التحديات، إلى جانب حالة نظام عدم الانتشار النووي، على قلق بالغ لدى الجميع. فالعالم مهدد بالانزلاق إلى حرب نووية وخطر استخدام الأسلحة النووية، عن قصد أو سوء تقدير، أصبح اليوم أشد من أي وقت مضى. والهيكل الأساسي لتحديد الأسلحة الذي أبقى الأسلحة النووية حبيسة في صوامعها خلال الحرب الباردة أصبح مهترئا. ومعاهدة ستارت الجديدة هي الدعامة الوحيدة المتبقية من هذا النظام.

104 - وأضافت قائلة إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم، في غضون ذلك، بتحديث ترساناتها النووية وتطويرها في انتهاك لمعاهدة عدم الانتشار. وأصبح التهديد باستخدام الأسلحة النووية جزءا من الخطاب السياسي، ويقوم العديد من البلدان بتعزيز وتعميم الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في الاستراتيجيات العسكرية. وفي غضون ذلك، توقَّفت عملية تحديد الأسلحة، كما توقف الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا، وتكاد لا توجد مؤشرات على قرب استئنافه.

105 - واعتبرت أن هناك بوادر أمل، بالرغم من تلك الصورة المظلمة، من بينها بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، وتمديد معاهدة ستارت الجديدة، والبيان المشترك الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، الذي أعادوا فيه تأكيد تعهدهم بالوفاء

بالالتزامات الواقعة عليهم بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة منها، وأكدوا أنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب عدم خوضها أبدا.

106 - وأتبعت ذلك بقولها إن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 يمثل فرصة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وخصوصا الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، لكي تجدد تعهداتها والتزاماتها تجاه المعاهدة، وركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، وتجاه الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين لعامي 2000 و 2010. واعتبرت أن هذه الالتزامات ستنشط وتعزز المعاهدة، التي تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، وستبعث أيضا في الوقت نفسه برسالة قوية مفادها أن هناك توافقا عالميا في الآراء يمنع استخدام الأسلحة النووية.

107 - ورأت أن إعادة الالتزام بالمعاهدة من جانب جميع الدول الأطراف فيها ينبغي أن تشمل تجديد الالتزام بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995، والذي دعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من التمديد اللانهائي للمعاهدة. وقالت إن لبنان يدعو الدول الأطراف في المعاهدة، وخصوصا الدول الثلاث المقدمة لقرار عام 1995، إلى اتخاذ تدابير فورية لتنفيذه. وأعربت عن ترحيب لبنان بالنتائج الناجحة للدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، اللتين عُقدتا عملا بمقرر الجمعية العامة 546/73، ويتطلع إلى رئاسة الدورة الثالثة لهذا المؤتمر.

108 - واسترسلت قائلة إن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 ينبغي أيضا أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية أمر بالغ الأهمية.

109 - ومضت تقول إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمثل حقا وركيزة هامة لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تساعد البلدان النامية على الحصول على هذا الحق دون تأخير أو تمييز. وأعربت عن دعم لبنان للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وثنائه على الدور المهني والمتوازن الذي ما فتئت الوكالة تؤديه.

110 - واقتبست قول الرئيس الأمريكي السابق كينيدي الذي قال ذات مرة: "يعيش كل رجل وامرأة وطفل تحت رحمة سيف ديموقليس النووي، المعلق بخيوط رفيعة يمكن قطعها في أي لحظة عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو الجنون. ويجب القضاء على أسلحة الحرب قبل أن تقضي علينا". واختتمت كلامها بقولها إنه لا يمكن السماح بأن تؤدي الأسلحة النووية إلى فناء البشرية، وبالتالي يجب القضاء عليها.

111 - **السيدة كانو فرانكو (بنما):** قالت إن بنما تعترف بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، وركيزة لصون السلام والأمن الدوليين. ومن المهم لجميع الدول التي تحضر المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 أن تتأكد من أن الجهود الرامية إلى الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية تسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، ونزع السلاح العام الكامل. وأعربت عن رأي بنما بأن مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن تستمر بغية تعزيز الامتثال للالتزامات القانونية الواردة في المعاهدة، فضلا عن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والالتزام باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

112 - وأضافت قائلة وفد بلدها يلاحظ بقلق عميق تحديث الترسانات النووية ومنظومات إيصالها والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة - بما يشمل الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والقذائف الانسيابية المزودة بتقنية التخفي والمنظومات المزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي - حيث يشير هذا التحديث إلى سباق تسلح جديد يمكن أن يقوض مبادئ المعاهدة وأهدافها. ورأت أن خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات من غير الدول، منها الجماعات الإرهابية، وكذلك تعرضها للقرصنة والهجمات السيبرانية، يبعث على القلق أيضا.

113 - وأردفت بقولها إن الضمان الوحيد الفعال ضد الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية هو حظرها وإزالتها التامة. ولذلك، فإن بنما ترحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير 2021، الذي يمثل معلما تاريخيا على طريق نزع السلاح النووي والامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

114 - وأشارت إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 يعد فرصة لتقييم التزامات الدول الأطراف في المعاهدة، ولمتابعة نتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة، ولإنشاء الآليات التي يمكن من خلالها كفالة تنفيذ المعاهدة بشكل كامل وفعال، ولتحقيق عالميتها.

115 - وتابعت قائلة إنه علاوة على ذلك، فإن العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية المحتمل أن تنجم عن التجارب النووية أو عن استخدام أي سلاح نووي، تلزم جميع الدول بأن تكفل إنفاذ قواعد القانون الدولي،

بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في جميع الأوقات. ومن المهم أيضا الاعتراف بالأثر غير المتناسب للإشعاع المؤين على النساء والفتيات، وكذلك بقيمة الاعتبارات الجنسانية في جهود تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح.

116 - ومضت تقول إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل قدوة تحتذي بها المناطق الأخرى بالنظر إلى أنها أقامت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في أراض مأهولة بالسكان بصفة دائمة. وأشارت إلى أن عام 2022 يصادف الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لفتح باب التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، واعتبرتها مثالا واضحا وملموسا لمنطقةٍ توافرت لديها الإرادة السياسية لنزع السلاح العام الكامل وأبدت الالتزام بتحقيق ذلك.

117 - واختتمت كلامها بقولها إن بنما ستواصل التزامها بتحقيق هدف رئيسي تصبو إليه البشرية وهو إحلال السلام في عالم خال من الأسلحة النووية.

118 - **السيد فيليبسونس** (لاتفيا): قال إنه على الرغم من التحديات التي تشكلها بيئة الأمن العالمي المروعة، يجب على المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 أن يعزز معاهدة عدم الانتشار وأن يعيد تأكيد الالتزام بها، مع التسليم بأنها حجر الزاوية في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. ولئن لم تكن المعاهدة بأي حال من الأحوال عصا سحرية، فهي تظل عنصرا رئيسيا لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل.

119 - وأضاف قائلا إن لاتفيا تنضم إلى المجتمع الدولي في إدانة العدوان الذي تشنه روسيا على أوكرانيا دون أن يسبقه استفزاز أو يكون له مبرر، والذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويقوض بشدة الأمن الأوروبي والاستقرار العالمي. وأعرب عن إدانة لاتفيا لبيلاروس أيضا لتورطها في الغزو الروسي، ولدعمها للعنف الوحشي الذي يحدث.

120 - وأردف بقوله إن لاتفيا تؤيد الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتحث على اتباع نهج تدريجي وعملي إزاء مسألة نزع السلاح النووي، مع مراعاة الواقع الأمني والاستقرار الاستراتيجي. وهي تؤيد بقوة اتباع نهج متعدد الأطراف ذي أساس تعاهدي. وسيكون بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوتين أوليتين مباشرتين نوعا ما ولكنهما أساسيتان. ولذلك فإن لاتفيا تحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى توافق الآراء الساحق المناهض للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، ولا سيما بقية البلدان المدرجة في المرفق 2. وعلاوة على ذلك، ينبغي تكميل هذه الخطوات الملموسة بالنهوض بأساليب لا جدال فيها للتحقق من نزع السلاح.

121 - وأشار إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، فقال إن لاتفيا تحث إيران على أن تقدر السجل الناصع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم نظام الضمانات. ويجب أن يُسمَح للوكالة بأن تضطلع بالرصد دون أي عوائق. وينبغي لإيران أن تتوصل إلى اتفاق للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

122 - واسترسل قائلا إن السلوك غير المسؤول لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم على حد سواء. وتظل الدبلوماسية هي أفضل أداة متاحة من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وقال إن لاتفيا تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تمتنع عن المزيد من التصعيد وأن تشارك في حوار هادف.

123 - واعتبر أن روسيا فشلت في الوفاء بالتزاماتها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ودولة نووية. وقال إن غزوها لأوكرانيا عمل مشين بشكل لا مثيل له لأنه يُنفَّذ ضد دولة تلقت ضمانات أمنية عند تخليها عن أسلحتها النووية وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار. ويشكل انتهاك مذكرة بودابست وصمة عار دائمة على جبين روسيا. وبالإضافة إلى ذلك، تدين لاتفيا التهديدات الروسية غير المسؤولة الموجهة ضد الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا، ولا سيما الاحتلال الجاري لمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن اعتزام روسيا نقل منظومات القذائف التسيارية ذات القدرة النووية إلى بيلاروس وتزويد طائرات بيلاروس المقاتلة بقدرة نووية يثير القلق ويزيد من انتهاك الالتزامات التي تعهدت بها الدولتان بموجب معاهدة عدم الانتشار.

124 - ورأى أن المجتمع الدولي يجب أن يبذل قصارى جهده في سبيل مساعدة أوكرانيا وتعزيز نظام عدم الانتشار. وقال إن وفد بلده يُذكِّر، في هذا السياق، بأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أعلنوا في كانون الثاني/يناير 2022 أنه لا يمكن كسب حرب نووية وأنه يجب عدم خوضها أبدا. وأردف بقوله إن لاتفيا تدعو روسيا إلى أن تمتثل لنص ذلك البيان وروحه وأن توقف خطابها النووي الخطير.

125 - ومضى يقول إن الفرص التي يتيحها استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي ألا تُنسى. وينبغي أن تزداد البحوث

المتعلقة بهذا الاستخدام زيادة كبيرة، مع التأكد من توافر أعلى مستويات الأمن والسلامة والمساءلة. وتطبق لاتفيا ضوابط صارمة على التصدير والمرور العابر للتأكد من أن المواد الحساسة لا يمكن أن تُستخدم لأغراض خبيثة. فالنظام الدولي لمراقبة الصادرات ليس عقبة أمام التعاون في مجال الاستخدام السلمي، بل هو عامل رئيسي في هذا التعاون وفي التنمية المستدامة. واختتم كلامه بقوله إنه يجب كذلك أن تُطوَّر تكنولوجيات جديدة وناشئة وتخضع للتنظيم، ويجب تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من أجل الحفاظ على نظام لعدم الانتشار يكون مستداما واستشرافيا.

126 - **السيد باباكوستاس** (اليونان): قال إن نزع السلاح والاستقرار يقفان عند مفترق طرق، وإن الأمن الدولي مهدد بالحرب الدائرة في أوكرانيا، الناجمة عن غزو روسيا لهذا البلد. وقال إن اليونان تدين بشدة وبشكل لا لبس فيه هذا الهجوم غير المبرر، الذي يتحدى المفاهيم الأساسية للقانون الدولي.

127 - وأضاف قائلا إن الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار، بركائزها الثلاث، وتحقيق عالميتها يقعان في صميم الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وأتبع ذلك بقوله إن اليونان تؤيد الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وإنها لذلك صوتت لصالح قرار الجمعية العامة 47/73 بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، فالشفافية والحوار الجامع فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية سيشجعان على بناء الثقة ويعززان جهود الحد من المخاطر.

128 - وأشار إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن تناولوا، في بيان صدر في كانون الأول/ديسمبر 2021، أمور منها مسؤوليتهم عن العمل بشكل بناء للحد من خطر نشوب نزاع نووي، بما يشمل احتمال استخدام الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فالمبادرات التي كانت قيد المناقشة أثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 توفر أساسا قويا لمزيد من المداولات، بما فيها المداولات المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح، والحد من المخاطر، وتحسين البيئة الأمنية، التي تشكل أساسا سليما لمناقشات ثرية يمكن أن يُسترشَد بها بنجاح في المضي قدما بعملية المعاهدة. وخلافا لمعاهدة عدم الانتشار وخريطة الطريق المؤقتة لتنفيذ الركيزة الأولى، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتضمن الأحكام اللازمة للسحب التدريجي للأسلحة النووية ولا توفر آلية للرقابة على تنفيذ تعهد كهذا تكون قابلة للتحقق منها.

129 - واسترسل قائلا إن اليونان تتطلع إلى إجراء حوار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعترف بالحق السيادي لجميع الدول في أن تختار الطاقة النووية السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تُنفَّذ معايير الأمان التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا صارما. ويمكن أيضا دعم بناء الثقة على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال المساعدة التي تقدمها الوكالة في تنفيذ بعثات استعراض الأقران.

130 - وأردف بقوله إنه بالنظر إلى النزاعات الجارية في منطقة شرق البحر المتوسط ونمط النشاط الزلزالي فيها، تتزايد أهمية التطبيق الشفاف لتدابير السلامة والأمن الخاصة بالأنشطة النووية السلمية. ويجب أيضا أن تحظى اعتبارات السلامة والأمن، والآثار المترتبة على الضمانات، باحترام كامل في أوكرانيا، التي ينبغي أن تُشغَّل فيها المرافق دون تدخل وتحت السيطرة الكاملة للهيئة التنظيمية الأوكرانية. ويجب أن تتاح لخبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول الكامل إلى جميع المحطات والمخزونات النووية للقيام بالأنشطة المتعلقة بالسلامة والرصد.

131 - ومضى يقول إن بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية واختتام المداولات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيشكلان نقطة تحول رئيسية في مفاوضات نزع السلاح. واختتم كلامه بقوله إن المؤتمر الاستعراضي لعام 2020 ينبغي أن يحصر الخيارات المتاحة وأن يسعى إلى اعتماد نتيجة استشرافية لتعزيز القواعد التي أرستها معاهدة عدم الانتشار.

132 - **السيدة تشان فالفيردي** (كوستاريكا): قالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إطارٌ قانوني لا غنى عنه ولا بديل له، يستخدم كأساس لعناصر حاسمة أخرى في الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي، بما في ذلك المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وحظر التجارب النووية، والتطبيق الشامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

133 - واستدركت قائلة إن التوترات القائمة بين الدول النووية تصاعدت بشكل كبير منذ مؤتمر الاستعراض السابق. ويمكن أن تؤدي المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين إلى سباق تسلح نووي جديد، في الوقت الذي يشهد فيه تحديد الأسلحة النووية، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، أزمة عميقة. ولم يكتف الاتحاد

الروسي، وهو دولة حائزة للأسلحة النووية طرف في المعاهدة، بغزو أوكرانيا، وهي دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية، بل هدد مرارا وتكرارا باستخدام قوته النووية ضد أي دولة قد تتدخل في غزوها غير المشروع. ويعد هذا إكراها نوويا وليس ردعا نوويا. ومنذ شباط/فبراير 2022، أطلقت القوات الروسية نيرانها على مباني مفاعلات نووية ومنشأة تستخدم لتخزين النفايات النووية في أوكرانيا، واستولت على محطة نووية كاملة مخصصة لتوليد الكهرباء هناك، مما عرّض المرافق النووية للخطر ومنع تشغيلها بسلامة وأمن، فضلا عن تعطيل قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إجراء عمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات.

134 - ومضت تقول إن الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب برامج الأسلحة النووية غير الخاضعة للرقابة في جنوب آسيا، تزيد من تفاقم الخطر النووي. وفي الوقت نفسه، فإن المستقبل الغامض لخطة العمل الشاملة المشتركة وتوسيع البرنامج النووي الإيراني يثيران القلق أيضا.

135 - وتابعت بقولها إن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقوم، في الوقت نفسه، بتحديث برامجها النووية على نطاق واسع. وبدلا من الالتزام بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، تعزز هذه الدول ترساناتها بأحدث التكنولوجيات، وأعلن بعضها عن زيادات في حجم ترساناتها، ويقوم البعض الآخر بتطوير منظومات إيصال جديدة. ومما يثير القلق أيضا تطوير ونشر أسلحة نووية منخفضة القوة. والقول بأن تلك الأسلحة أقل تدميرا ضرب من الخيال؛ واستخدام أحد هذه الأسلحة لا ينطوي على احتمال التحول إلى مواجهة نووية فحسب - بل إن تفجيرا واحدا سيكون له عواقب إنسانية وبيئية جسيمة. وانقضى أكثر من 25 عاما على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفكر بجدية في الثقة التي يضعها شركاؤها غير الحائزين للأسلحة النووية في تنفيذ المادة السادسة بشأن الموافقة على تمديدها إلى أجل غير مسمى. وحان الوقت لكي ترقى الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مستوى هذه الثقة بالقضاء التام على ترساناتها النووية.

136 - ومضت تقول إن الفضل في التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي، منذ مؤتمر الاستعراض السابق، في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يعود إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك تعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية وأنشطة الدعوة لصالح النساء والفتيات في سياق الأمن النووي ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وتنص تلك المعاهدة على نزع السلاح النووي الكامل دون شروط، وترفض الفكرة التي تعتبر أداة للدمار الشامل مصدرا للأمن أو حارسا للسلام الدولي. وأنشأت المعاهدة إطارا لمساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون الدولي، فضلا عن تقديم المساعدة في معالجة الأضرار المستمرة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية واختبارها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تؤيد التثقيف في مجال نزع السلاح وتعترف بالأثر غير المتناسب لبرامج الأسلحة النووية على الشعوب الأصلية.

137 - واستطردت قائلة إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي المعاهدة الوحيدة القائمة في مجال الأسلحة النووية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. وهي بذلك تختلف عن الصكوك والمنتديات السابقة، التي استبعدت إلى حد كبير معارف وخبرات النساء والفتيات أو تعاملت معها بصورة شكلية. وذكرت أن المعاهدة تركز على زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار واعترفت بالآثار غير المتناسبة للأسلحة النووية على النساء والفتيات، مع تعزيز وجهات النظر النسائية التي تتحدى السرديات الذكورية عن القوة. ومع ذلك، يجب أن تترجم زيادة الوعي إلى إدماج فعال ومدروس يدفع إلى اتخاذ إجراءات، ليس فقط بزيادة عدد النساء النشيطات في مجالات نزع السلاح النووي، ولكن أيضا عن طريق إشراك الفئات المهمشة الأخرى وإجراء تحليلات جنسانية. ولن يتسنى للنساء البدء في تغيير النظم وهياكل القوة التي كلفتهن أمنهن لعدة أجيال إلا عندما يجري استيعابهن ويستطعن الإصرار على إسماع أصواتهن. وأشارت إلى أن الهدف من تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو الحيلولة دون أن يكون نوع الجنس مجرد عنصر إضافي، من خلال الإصرار على ضرورة تقييم كل جانب من جوانب نشاط معين - مثل مفاوضات السلام أو نزع السلاح أو عمليات حفظ السلام - من حيث آثاره الجنسانية. وقالت إن الوقت حان لكي تعترف معاهدة عدم الانتشار بالنساء والفتيات كشريكات على قدم المساواة في العلاقات الدولية والأمن النووي. واختتمت كلمتها قائلة إن اتباع نهج تدريجي إزاء المسائل الجنسانية والإدماج سيعزز الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

138 - **السيد تروفيموف** (الاتحاد الروسي): قال إنه فيما يتعلق بمزاعم انتهاكات الاتحاد الروسي لمذكرة بودابست، فإن الاتحاد الروسي قد أوفى بالتزاماته بصرامة، بما في ذلك شرط عدم استخدام الأسلحة النووية وعدم التهديد باستخدامها، وهو ما يجري مراعاته بالكامل

فيما يتعلق بأوكرانيا، بما في ذلك في الأشهر الأخيرة. وبيّن أن تفسير البيانات الصادرة عن قيادة الاتحاد الروسي على أنها تهديدات باستخدام الأسلحة النووية في أوكرانيا هو تفسير غير أخلاقي يتداعى عند استعراضه في ضوء مصدره الرئيسي.

139 - ومضى يقول إنه مضطر إلى الإعراب عن قلقه إزاء التعليقات التي أدلى بها ممثلو كييف والتي لم تشكك في جدوى مذكرة بودابست فحسب، بل يمكن تفسيرها أيضا على أنها محاولة لإعادة النظر في مركز أوكرانيا كدولة غير نووية. ومن شأن هذه الخطوة المزعزعة للاستقرار أن تتناقض مع التزامات كييف بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تقوض بشكل صارخ سلامة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تشكل مخاطر غير مقبولة على الأمن الدولي. ولم تحترم كييف، لسنوات عديدة، التزاماتها بموجب مذكرة بودابست، ولا سيما تلك المتعلقة بالتصدي لصعود القومية العدوانية والنزعة الشوفينية في أوكرانيا.

140 - وتابع قائلا إن حقيقة أن أوكرانيا فقدت سلامتها الإقليمية هي نتيجة لعمليات الطرد المركزي الداخلية الناجمة عن الأعمال الخارجية المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الغرب في محاولة لإبعاد أوكرانيا عن روسيا، وهو أمر لا علاقة له بالاتحاد الروسي ولا لالتزاماته بموجب مذكرة بودابست بها. ولم تقبل روسيا في عام 1994 ولا في وقت لاحق شرط الاعتراف بالانقلاب وإجبار أجزاء من أوكرانيا على البقاء داخلها ضد إرادة السكان المحليين.

141 - وأعرب أيضا عن رفضه التام للتكهنات التي لا أساس لها من الصحة والواهية وغير المقبولة على الإطلاق بأن روسيا تهدد حسبما يُزعم باستخدام الأسلحة النووية، وتحديدا في أوكرانيا. وقال إن وفد بلده لا يستبعد أن يكون الغرض منها إثارة الهستيريا المعادية لروسيا. والموقف الروسي بشأن هذه المسألة معروف جيدا وواضح تماما، وهو: لن يسمح الاتحاد الروسي افتراضيا بالرد النووي إلا ردا على هجوم بأسلحة الدمار الشامل أو ردا على هجوم بالأسلحة التقليدية عندما يكون وجود الدولة ذاته مهددا. ولا يتصل أي من هذين السيناريوهين الافتراضيين بالحالة في أوكرانيا.

142 - وأشار إلى أن السلاح النووي لم يستخدمه سوى بلد واحد، وهي الولايات المتحدة التي أسقطت قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازاكي في اليابان على الرغم من أن ذلك لم يكن ردا عسكريا مناسبا وكان في الواقع اختبارا لتأثير أسلحة الدمار الشامل على المدينتين اليابانيتين وسكانهما.

143 - واستطرد قائلا إن روسيا تشعر بقلق بالغ، في ظل الظروف الراهنة، إزاء الاتجاه نحو مزيد من الاضطرابات الدولية وما يرتبط بها من مخاطر نووية متصاعدة. ومن أهم المهام في هذا السياق أن تحافظ جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على التزامها بمنع الحرب النووية، كما أكدت من جديد في كانون الثاني/يناير 2022 في بيانها المشترك الرفيع المستوى. وذكر أن الاتحاد الروسي يتمسك بهذا الالتزام بالكامل.

144 - وأردف يقول إنه بالنظر إلى تدهور الأزمة الأوكرانية، التي تسبب فيها النظام في كييف ومؤيدوه الغربيون، تظل الرسالة الواردة في بيان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على نفس القدر من الأهمية وبات لها صدى أكبر. وعلى نحو ما أكد الأعضاء الخمسة من جديد، ينبغي منع جميع المواجهات العسكرية بين الدول النووية لأنها تنطوي على خطر التصعيد إلى المستوى النووي. ولهذا السبب حذرت روسيا من العواقب المحتملة لعدوان مباشر من جانب بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ضدها في سياق الأزمة الأوكرانية، التي تحولت في الواقع إلى مواجهة مريرة وهجينة مع روسيا تقترب بشكل خطير من المواجهة العسكرية المفتوحة. ويمكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى أحداث تتكشف فصولها عن إحدى الحالتين الطارئتين المبيّنتين في عقيدة بلده العسكرية. ولا يريد وفد بلده أن يحدث ذلك، ولكن إذا حاولت الدول الغربية اختبار عزم روسيا، فإنها لن تتراجع. وهذه ليست لغة تهديد على الإطلاق ولكنها ملاحظة لما هو ممكن وذلك هو منطق الردع.

145 - وفي هذا السياق، يكون تفسير قرار رئيس الاتحاد الروسي بوضع قوات الردع في حالة تأهب قصوى مؤقتا تفسيرا غير عادل. ولم يكن القرار يتعلق إلا بتغيير في نوبات الخدمة في صفوف القيادة الاستراتيجية بحيث تُعزز بمزيد من الأفراد. وهذا يعني، من الناحية العملية، توخي المزيد من اليقظة ضد أعمال التخويف أو القوة التي تنطوي على هجمات نووية ضد بلده. واختتم كلمته قائلا إن أسباب اتخاذ القرار هي أعمال المواجهة والبيانات الاستفزازية الصادرة عن ممثلي الدول النووية الغربية بشأن التدخل المحتمل من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ضد روسيا في العمليات العسكرية في أوكرانيا.

146 - **السيد أوغاساوارا** (اليابان): ردا على البيان السابق الذي أدلى به ممثل الصين والذي أشير فيه إلى التخلص من المياه الملوثة نوويا في أعقاب الحادث الذي وقع في محطة الطاقة النووية في فوكوشيما داييتشي، قال إن حكومة اليابان أعلنت في نيسان/أبريل 2021 عن السياسة الأساسية بشأن مناولة المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة

السوائل في المحطة، وتتعلق بتصريف هذه المياه المعالجة التي تحتوي على تركيزات من المواد المشعة أقل بكثير من المستويات القياسية التنظيمية، وليس بتصريف المياه الملوثة، مثلما ذكر ممثل الصين. وبموجب هذه السياسة، لن توافق حكومة اليابان أبدا على تصريف هذه المياه في البحر دون استيفاء المستويات القياسية التنظيمية التي تستند إلى المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمناولة المياه المعالجة، ما فتئت اليابان تتخذ تدابير من أجل التقيد الصارم بالقانون الدولي ذي الصلة، وتولي الاعتبار الواجب للممارسات الدولية، وستواصل القيام بذلك. وتستعرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخبراء دوليون من جهات ثالثة الجهود التي تبذلها اليابان، وسيواصلون القيام بذلك. واختتم كلمته قائلا إن حكومة اليابان دأبت على شرح هذه المسألة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الصين، بطريقة شفافة للغاية وعلى أساس الأدلة العلمية، وستواصل القيام بذلك.

147 - **السيد الحمصاني** (مصر): قال ردا على البيان الذي دعا فيه ممثل لكسمبرغ مصر إلى التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية (NPT/CONF.2020/SR.3، الفقرة 64)، إن مصر تؤيد تلك المعاهدة تأييدا كاملا، وشاركت بجدية وفعالية في المفاوضات المتعلقة بها ووقعت عليها. وأوضح أن السبب في عدم تصديق مصر عليها بعد معروف جيدا: فهناك خلل يشوب نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في الشرق الأوسط؛ ولم تنضم بعض البلدان بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهناك منشآت نووية غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض لعام 2010 حدد المسؤولية الرئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية عن التصديق على معاهدة حظر التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، شددت جميع مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار على الحاجة إلى كفالة الطابع العالمي للمعاهدة، وهو ما لم يتحقق بعد. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده، لذلك، يحث جميع البلدان على الامتثال لعالمية المعاهدة والإجراء 10 من خطة العمل.

148 - **السيد بيغز** (أستراليا)، متكلما أيضا باسم المملكة المتحدة والولايات المتحدة، قال إن هذه البلدان الثلاثة أعلنت في أيلول/سبتمبر 2021 عن بدء جهد ثلاثي لتحديد المسار الأمثل لدعم حيازة أستراليا المزمع لغواصات تعمل بالطاقة النووية ومسلحة بأسلحة تقليدية على النحو المسموح به بموجب معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن تفهم البلدان الثلاثة لاهتمام الدول الأعضاء بهذا الجهد الثلاثي وترحيبها به، كما أعرب عن رغبتها في أن تقدم توضيحا بشأن عدة نقاط.

149 - ومضى يقول إن أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ستواصل الاضطلاع بالتعاون الثلاثي بطريقة تتسق تماما مع التزامات وتعهدات كل منها في مجال عدم الانتشار وتتوخى تعزيز سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وقد أكدت هذه البلدان بالفعل أن هذا النهج سيُطبق في إطار اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لأستراليا. وسيكون في وسعها أيضا تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يجعلها تثق ثقة تامة، في كل مرحلة من مراحل دورة تشغيل الغواصات، بأنه لا يجري تحويل مسار أي مواد نووية. وتعرب هذه البلدان عن التزامها بمواصلة العمل بشكل منهجي وبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع أعلى معايير ممكنة لعدم الانتشار في مجال الدفع النووي البحري. وفي اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في حزيران/يونيه 2022، أعرب المدير العام للوكالة عن ارتياحه للمشاركة والشفافية اللتين أبدتهما البلدان الثلاثة حتى الآن، وحدد في بيانه المكتوب خطته لتقديم تقرير عن الجهد الثلاثي لكي ينظر فيه المجلس في اجتماعه المقبل في أيلول/سبتمبر. ولا تزال البلدان الثلاثة ملتزمة بالمشاركة بانفتاح وشفافية، وبإبقاء الدول الأعضاء والشركاء على اطلاع بما يستجدّ لديها. واختتم كلمته قائلا إن تلك البلدان تشجع الوفود الأخرى على النظر في ورقة العمل التي أعدتها بشأن هذا الموضوع، وترحب بمزيد من المناقشات والاستفسارات.

150 - **السيد دينغ** تونغبينغ (الصين): قال إن تصريف اليابان للمياه الملوثة نوويا في البحر له آثار محتملة على البيئة البحرية والسلامة الغذائية والصحة البشرية، الأمر الذي لا يتعلق بمصالح شعب اليابان فحسب، بل بمصالح شعوب البلدان الساحلية الأخرى في المحيط الهادئ أيضا. ولا يمكن تجاهل ذلك. وأعرب عن رغبة وفد بلده في الإدلاء بعدة تعليقات بشأن هذه المسألة.

151 - وأوضح يقول إن حكومة اليابان، أولا وفي تجاهل لتدابير التخلص الآمن ودون الكشف الشامل عن المعلومات ذات الصلة أو التشاور الكامل مع البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أعلنت على عجل قرارها تصريف المياه في المحيط، وهو ما أعربت بلدان ساحلية عديدة في منطقة المحيط الهادئ عن قلقها بشأنه ومعارضتها له.

152 - وثانيا، شدد وفد اليابان على أن ما يتعين تصريفه هو مياه نقية تمت معالجتها. بيد أن تكنولوجيات المعالجة ذات الصلة التي تستخدمها اليابان لم تحقق النتائج المتوقعة، وذلك وفقا للتقارير التي قدمتها اليابان. وإذا كانت المياه المعنية لا تستوفي أي معايير بأي

مقياس دولي، فلا يمكن أن توصف بغير المياه الملوثة نوويا ولا يمكن وصفها بأنها "مياه معالجة".

153 - وثالثا، لم تتشاور اليابان تشاورا كاملا مع الوكالات الدولية. وبما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية خضعت لقيود على الإذن الممنوح لها، فإنها لا تستطيع إلا أن تقيّم الحل الذي قدمته اليابان لتصريف المياه الملوثة نوويا في المحيطات، ولم تتمكن من إجراء تقييم كامل لخيارات التخلص الممكنة الأخرى والتحقق من جدواها. وزار الفريق العامل التقني التابع للوكالة اليابان مرتين في عام 2022 للقيام بأعمال الاستعراض والتقييم ولكنه لم يتوصل إلى أي نتائج قاطعة وأوصى بأن تقدم اليابان مزيدا من التفسيرات وأن تدخل تحسينات في العديد من المجالات. ويعتزم الفريق العامل زيارة اليابان مرة أخرى بحلول نهاية العام وتقديم رأيه النهائي فيما بعد. غير أنه قبل أن تتوصل الوكالة إلى أي استنتاجات، مضت اليابان قدما في بناء مرافق للتصريف في المحيط ووافقت على عجل على اقتراح التصريف في المحيط الذي قدمته شركة طوكيو للطاقة الكهربائية. وبالتالي، فإن هناك سببا وجيها يدعو المجتمع الدولي للتشكيك في هذا النهج الذي يحاول أن يفرض أمرا واقعا.

154 - واستطرد قائلا إن اليابان، رابعا، لم تتشاور بشكل كاف مع أصحاب المصلحة في ما تتخذه من إجراءات. وما فتئت تدعي أنها تتخلص من المياه الملوثة نوويا بطريقة مفتوحة وشفافة وأنها تشاورت مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الصين. غير أن تقديم الإخطارات من خلال الإحاطات المشتركة والاجتماعات الثنائية هو مجرد وسيلة لفرض قرارات انفرادية على الآخرين بدلا من الدخول في مشاورات مجدية.

155 - وأنهى بيانه قائلا إنه ينبغي لليابان أن تتقبّل الشواغل المشروعة والمعقولة لشعبها ولشعوب البلدان الأخرى، وأن تشارك على نحو كاف في مشاورات مع أصحاب المصلحة والوكالات الدولية ذات الصلة، وأن تتخلص من المياه الملوثة نوويا بطريقة مفتوحة وشفافة وآمنة ومعقولة علميا، بما في ذلك إجراء تقييم شامل لمختلف حلول التخلص بدلا من السعي بإصرار إلى تصريفها في المحيط.

156 - **السيد أوغاساوارا** (اليابان): قال إن بعض الملاحظات التي أبداها ممثل الصين يمكن أن تكون مضللة، ولذلك فهو يود أن يقدم توضيحا. فمن أجل ضمان سلامة الناس والبيئة المحيطة، لن يتم تصريف المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل في البحر إلا عندما تمتثل شركة طوكيو للطاقة الكهربائية للمعايير التنظيمية القائمة على توصيات اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع. وسيتم تصريفها أيضا وفقا للممارسة الدولية. وتعترف الوكالة أيضا بأن التصريف في البحر ممكن من الناحية التقنية ويتماشى مع الممارسات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة باستعراض مناولة المياه المعالجة من منظور مستقل. واختتم كلمته قائلا إن حكومة اليابان ستواصل شرح ما تبذله من جهود وما تتوصل إليه من نتائج للمجتمع الدولي بطريقة شفافة للغاية وستأخذ على محمل الجد أي شواغل يعرب عنها الشركاء الدوليون.

157 - **السيد دينغ** تونغبينغ (الصين): قال إن الصين أعربت بوضوح شديد، في المناقشة العامة وفي ورقة العمل التي أعدتها، عن قلقها وموقفها فيما يتعلق بالتعاون في مجال الغواصات النووية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولاحظ وفد بلده أيضا المواقف التي أعربت عنها بلدان أخرى بشأن هذه المسألة فضلا عن البيانات التي أدلت بها البلدان الثلاثة المتعاونة في ورقات العمل ذات الصلة دفاعا عن مشروعية وقانونية هذا التعاون. ومن الحقائق الواضحة وجود خلاف هائل بشأن مسألة ما إذا كان هذا التعاون ينتهك معاهدة عدم الانتشار وما إذا كان يتسق مع النظام الأساسي للوكالة. وهناك أيضا خلاف كبير في المجتمع الدولي بشأن انطباق اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة على التعاون فيما بين البلدان الثلاثة.

158 - وأعرب عن أمل وفد بلده، في ضوء هذه الحقائق، في أن تستغل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مؤتمر الاستعراض الحالي كفرصة لإجراء مناقشة وافية بشأن آثار الانتشار النووي التي يطرحها التعاون فيما بين البلدان الثلاثة المعنية، وأن تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بالممارسة التقليدية، في عملية حكومية دولية لمناقشة المسائل السياسية والقانونية والتقنية المتعلقة بالضمانات نتيجة للتعاون فيما بين تلك البلدان. وذكر أنه يحق لجميع الدول المهتمة أن تشارك في تلك المناقشات نظرا لأن أي ترتيب ضمانات تضعه أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيصبح سابقة وسيكون له تأثير على حقوق ومصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة. واختتم كلمته بالإعراب عن أمل وفد بلده في أن تمتنع البلدان الثلاثة وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اتخاذ إجراءات متسرعة نحو إبرام اتفاق ضمانات قبل التوصل إلى حل من خلال العملية الحكومية الدولية.

رفعت الجلسة الساعة 18:05.